عليه، بعبارة اخرى من حقهم «الفيتو» الواقعي.

○ الهدف من الحكم الذاتي انه مؤقت وليس نهائي، كما انه ينطبق على السكان والاقليم[٢٠].

عندما تولّى الرئيس مبارك السلطة كانت لادارته مواقف متطورة من اتفاقيتي كامب ديفيد، خصوصاً في الشق الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني، وأمكن القول بأن هذا التطوّر مرّ بمرحلتين:

المرحلة الاولى: أكدت الادارة المصرية على التزامها بكل المواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية التي أبرمتها مصر، والاستمرار في دفع عجلة السلام [٢١]. وفيما بعد أكد الرئيس مبارك، عبر العديد من خطبه وتصريحاته، الالتزام بالسلام، وبإطار كامب ديفيد كأساس له، وبمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية المؤسسة عليه[٢٢]. وكانت رؤية الرئيس مبارك للحكم الذاتي أكثر دقة ووضوحاً من الرؤية السابقة عليه؛ فلقد طالب بأن يكون الحكم الذاتي كاملاً في الارض المحتلة كافة، وتهدف هذه الصيغة، أساساً، الى انهاء الاحتلال والسيطرة الاسرائيليتين، في الوقت الذي يتمّ فيه المحافظة على أمن كل من الجانبين، وهي صيغة انتقالية وليست نهائية[٢٣]، حيث أكد الرئيس مبارك على ان الحل النهائي يجب ان يكون مبنياً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[٢٤]. باختصار، كان تصوّر الرئيس مبارك، في هذه المرحلة، يرتكز على ان المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي غير مخوّلة بوضع اتفاق نهائي، وإنما يقتصر دورها على وضع المبادىء العامة المقبولة والمعقولة والمشجّعة للاطراف الاخرى كي تشترك في المفاوضات في المستقبل[٢٥].

المرحلة الثانية: عملت الادارة المصرية، في ذلك الوقت، على تجاوز إطار كامب ديفيد، بل وشجّعت المبادرات الاخرى ولم تشترط ان تكون كامب ديفيد هي الاساس في هذه المبادرات. ففي حين كان الرئيس السادات يرحّب بأي مبادرة أخرى بشرط ان تلتزم باتفاقيتي كامب ديفيد ولا تتناقض معهما، رحّب الرئيس مبارك بالمبادرات الجديدة ولم يربطها بالاتفاقيتين. وربما كان السبب في ذلك يعود الى تبلور رأي عام قوي في مصر والعالم العربي يرى ويشدّد على «ان يكون حل المشكلة من طريق مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحضره الاطراف دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي كافة، وان على مصر ان تتمسّك بهذه الصيغة وتبتعد عن أي عودة الى محادثات الحكم الذاتي او المفاوضات الاسرائيلية مع وفد اردني ـ فلسطيني حسب صيغة العام ١٩٨٥»[٢٦]. لذلك أوقفت مصر مفاوضات الحكم الذاتي أمام التعنّت الاسرائيلي والرفض العربي والمعارضة المصرية. وفي هذه المرحلة، أيضاً، حرصت مصر على تجاوز اتفاقيتي كامب ديفيد والالتزام بصيغة المؤتمر الدولي للسلام، لا سيما بعد عودة العلاقات المصرية ـ العربية، وزيادة مستويات التنسيق المصري ـ الفلسطيني، ووصل الامر الى ان تتخلى مصر عن صيغة كامب ديفيد كأساس للتسوية، فلقد صرّح الرئيس مبارك في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، بأنه لا يستطيع ان يفرض كامب ديفيد على الفلسطينيين. ولقد طرح الرئيس مبارك مبادرات جديدة. ففي العام ١٩٨٨ طرح مبادرة وردت أول إشارة لها في حديث أدلى به لصحيفة «الواشنطن بوست» الاميركية، تضمّنت البنود التالية: ١ ـ وقف أعمال العنف في الارض المحتلة لمدة ستة أشهر؛ ٢ ـ وقف عمليات الاستيطان الاسرائيلية؛ ٣ ـ احترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ ٤ ـ ضمان حماية الشعب الفلسطيني بواسطة آليات دولية ملائمة؛ ٥ ـ التحرك نحو عقد مؤتمر دولي للتوصل الى تسوية شاملة.

وقد ووجه اعلان هذه المبادرة بتحفظ عام، وشمل هذا التحفّظ، إنْ لم يكن الرفض الصريح،